

An analytical Study of the standard of Syrian Citizen's living (Reality & Prospects during the period from 2010 up to 2019).

Dr Adnan Ismail*

(Received 11 / 6 / 2020. Accepted 30 / 8 / 2020)

□ ABSTRACT □

The search deals with an analytical Study of the Standard of living of the Syrian Citizens .First , the Research aims to study the Standard of living for the period before the war on Syria which extended between years 2000-2010 . Then it deals with the living standard after year 2011 through the study of several indications such as : cost of living , income distribution , family budget and analysis the reasons that led to the deterioration of the standard of living either those relating to the circumstances of war as the loss the government of the most important of financial resources represents in the petroleum Wells , or those related to the exchange rate . The research also aims to analyze and evaluation of the Government measures to face the deterioration from two points of view; one believes the success of the government giving its supports, other believes the fail of the government giving its supports too .

Also , the Search aims to study the social reflection of the low standard of living related to increase of crime rates or the low level of education.

Finally, the study provided a set of proposals that help in improving the standard of living, some of them are related to the mechanism of meeting the needs of the Syrian citizen from the basic provisions , while others related to the mechanism of managing the monetary market and exchange .

The Search depended upon the Statistical analysis systematic in the study .

The Study reached to set of results the most of connected to the low of the actual monetary income with about 88% and the low of living level by which 85% of people under the level of poverty and this due to several reasons some of which related the Exchange rate and others related the government failure to control the prices.

Keywords: Standard of Living, Income, Price, Current rate.

*Assistant Professor –Faculty Of Law – Al Sham University- Syria.
a.i.foas.lat@aspu.edu.sy

دراسة تحليلية لمستوى معيشة المواطن السوري واقع وفاق خلال الفترة من عام 2010 لغاية عام 2019

الدكتور عدنان اسماعيل*

(تاريخ الإيداع 11 / 6 / 2020. نُقِلَ للنشر في 30 / 8 / 2020)

□ ملخص □

يتناول البحث دراسة تحليلية لمستوى معيشة المواطن السوري ، بداية يهدف البحث إلى دراسة المستوى المعيشي للفترة التي سبقت الازمة والممتدة بين أعوام 2000-2010 ، ومن ثم دراسة المستوى المعيشي بعد العام 2011 من خلال دراسة عدة مؤشرات : تكاليف المعيشة - توزيع الدخل - الموازنة الاسرية كما يهدف إلى دراسة وتحليل الاسباب التي ادت إلى تدهور مستوى المعيشة سواء المتعلقة بظروف الحرب كخسارة الحكومة لأهم مواردها المالية المتمثلة في الابر النفطية وارتفاع اسعار الطاقة ، أو المتعلقة بأسعار الصرف. كما يهدف البحث إلى تحليل وتقييم إجراءات الحكومة لمواجهة تدهور مستوى المعيشة من جهتي نظر أحدها تعتقد بنجاح الحكومة وتقدم مؤيداتها والآخرى تعتقد بإخفاق الحكومة وتقدم مؤيداتها.

كما يهدف البحث إلى دراسة الانعكاسات الاجتماعية لتدني مستوى المعيشة سواء المتعلقة بارتفاع معدلات الجريمة او انخفاض سوية التعليم.

أخيرا البحث يقدم مجموعة من المقترحات تساعد في خروج الوضع المعيشي من عنق الزجاجة بعضها متعلق بآلية تلبية احتياجات المواطن السوري من المواد التموينية الأساسية وبعضها الآخر متعلق بآلية ادارة سوق النقد والصرف. اعتمد البحث المنهج التحليلي الاحصائي وتم التركيز على عينات البحث لجهة الارقام التي جرى اعتمادها في التحليل. خلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أبرزها المتعلق بتدني الدخل النقدي الحقيقي بحوالي 88% وانحدار مستوى المعيشة حيث أصبح حوالي 85% من السكان تحت خط الفقر وهذا يعود لأسباب عديدة بعضها متعلق بسعر الصرف والبعض الآخر متعلق بإخفاق الحكومة في السيطرة على الاسعار.

الكلمات المفتاحية: مستوى المعيشة، الدخل، السعر، سعر الصرف.

* مدرس - كلية الحقوق - جامعة الشام الخاصة - سورية.

مقدمة:

تعتبر قضية المستوى المعيشي للسكان من اهم القضايا التي يخوض فيها علم الاقتصاد وهي قضية ناجمة عن المشكلة الاقتصادية المتمثلة في ندرة الموارد وزيادة الطلب عليها.

ترتبط سياسة أي حكومة في ادارة الملف المعيشي للسكان بشكل النظام الاقتصادي السائد حيث تختلف النظرة الحكومية للملف المعيشي في الانظمة الرأسمالية عنها في الانظمة الاشتراكية.

وفي سورية حيث النظام الاشتراكي والتخطيط المركزي احتلت قضية تحسين المستوى المعيشي للسكان طيلة العقود الماضية حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات السورية المتعاقبة التي طبقت اجراءات مختلفة من أجل تحسين المستوى المعيشي منها دعم المشتقات النفطية والخبز والكهرباء ومجانية التعليم والصحة وبيع المواد التموينية الاساسية بأسعار مدعومة.... الخ

وخلال العقود الاربعة التي سبقت الازمة نجحت الحكومة السورية إلى حد كبير في تحقيق مستوى معيشي مقبول للسكان وتخفيض معدلات الفقر إلى أضيق الحدود. ولكن ومع انطلاق شرارة الحرب في سورية بدأت منحنيات مستوى المعيشة والدخل وسعر الصرف الليرة السورية بالإنحدار بشكل مخيف.

ونظراً لأهمية الموضوع سنحاول في هذا البحث إجراء دراسة تفصيلية للمستوى المعيشي قبل الازمة ومن ثم واقع المعيشة خلال الفترة بين 2011-2019 وأهم اسباب تدهور المستوى المعيشي ومقترحات للسيطرة على انحداره.

أهمية البحث وأهدافه:

إن عدم الاستقرار والتدني في المستوى المعيشي لأي بلد يحمل في طياته انعكاسات سلبية تهدد الامن الاجتماعي لهذا بلد.

وفي سورية خلال ثماني سنوات من الحرب تدنى مستوى المعيشة بشكل كبير وهذا حمل في طياته آثار سلبية انعكست على حياة المواطنين من جهة ومن جهة اخرى على مستوى التعليم والقيم الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي من جهة أخرى.

ونظراً لحساسية واهمية الموضوع وانعكاساته قام الباحث في الدراسة للوقوف على اسباب تدني مستوى المعيشة وانعكاساتها من جهة ومن جهة ثانية محاولة تقديم بعض الحلول والمقترحات التي تساعد في تخفيض الضغوط المعيشية على السكان حيث يهدف البحث إلى دراسة النقاط التالية:

أولاً" لمحة تاريخية عن تطور الوضع المعيشي في سورية بين عامي 2000-2010.

ثانياً" أسباب تدهور المستوى المعيشي في سورية خلال الفترة بين 2011-2019.

ثالثاً" تحليل إنفاقات الاسرة السورية.

رابعاً" تحليل سياسات الحكومة لمواجهة التدهور المعيشي

خامساً" الانعكاسات الاجتماعية للوضع المعيشي.

سادساً": تحليل قرار زيادة الرواتب لعام 2019

سابعاً": الحلول المقترحة لتحسين الوضع المعيشي

ثامناً" النتائج والمقترحات.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تدني مستوى معيشة السكان الناتج عن تدهور قيمة العملة الوطنية وانخفاض قدرتها الشرائية، حيث انخفض سعر الصرف من (50) ل.س. للدولار الواحد عام 2010 إلى أكثر من (1000) ل.س. عام 2019 كما فقدت الدولة الكثير من مواردها الاقتصادية وخاصة النفطية، فقد انخفض إنتاج النفط الخام من (380) ألف برميل يومياً عام 2010 ليصل إلى (10) آلاف برميل يومياً عام 2019 مما انعكس على عدم إمكانية الدولة في رفع مستوى الرواتب والأجور. ويمكن التعبير عن هذه المشكلة من خلال التساؤلات الآتية:

1. ما هو أثر تدهور سعر الصرف على مستوى المعيشة؟
2. ما هو أثر فقدان الدولة لمواردها الاقتصادية على مستوى المعيشة؟
3. ما هو أثر انخفاض الدخل النقدي الحقيقي على مستوى المعيشة؟
4. ما هو تأثير انخفاض مستوى المعيشة على الوضع الاجتماعي للسكان؟

فرضيات البحث:

يفترض البحث الآتي:

1. هناك علاقة طردية بين تدهور قيمة العملة الوطنية ومستوى المعيشة.
2. هناك علاقة طردية بين فقدان الدولة لمواردها الاقتصادية ومستوى المعيشة.
3. هناك علاقة طردية بين انخفاض الدخل الحقيقي ومستوى المعيشة.
4. هناك علاقة طردية بين انخفاض المستوى المعيشي والمستوى الاجتماعي للسكان.

5- زمان ومكان البحث ومصادر المعلومات:

شملت الدراسة المستوى المعيشي في سورية خلال الفترة 2010-2019، حيث تم إلقاء الضوء على الوضع المعيشي قبل وخلال الحرب، أما مصادر المعلومات فهي: التقارير الرسمية الصادرة عن الحكومة وبعض التقارير الصادرة عن جهات غير رسمية

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل الأرقام والبيانات التي تم الحصول عليها.

7- الدراسات السابقة في مجال البحث:

1- الازمة الاقتصادية في سورية: أسبابها - تداعياتها- اتجاهاتها-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات القاهرة 2020.

تناولت الدراسة أسباب الازمة الاقتصادية في سورية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الوضع الداخلي في سورية واتجاهاتها المستقبلية وسبل الخروج منها.

تقاطعت الدراسة مع البحث من حيث أسباب الازمة الاقتصادية في سورية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية ولكن تختلف الدراسة عن البحث من حيث تركيز البحث على جزئية الوضع المعيشي وأسبابه وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية أما الدراسة فكانت أشمل إذ تناولت الازمة الاقتصادية ككل في كافة القطاعات وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية.

2- . التبعات الاقتصادية والاجتماعية للحرب في سورية-World Bank Group- بيروت -2019.

تناولت الدراسة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للحرب في سورية من حيث تأثير الحرب على قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والتجارة ومن ثم الانعكاسات الاجتماعية على المجتمع السوري لا سيما على قطاعات التعليم والصحة والامن الاجتماعي.

تتقاطع الدراسة مع البحث في دراسة الانعكاسات الاقتصادية على مستوى المعيشة والانعكاسات الاجتماعية على قطاع التعليم ويختلف البحث عن هذه الدراسة كون البحث يتخصص في مؤشر اقتصادي محدد وهو مستوى المعيشة ومن ثم يخوض في انعكاسات هذا المؤشر الاقتصادية والاجتماعية.

إن معظم الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها كان يغلب عليها الجانب النظري والسياسي وخاصة الأجنبية لذلك تم استبعادها باعتبار أن الدراسة الحالية هي دراسة ميدانية تعتمد على الأرقام والدقة.

7- عرض الموضوع: ويتضمن النقاط التالية:

أولاً" لمحة تاريخية عن تطور الوضع المعيش في سورية بين عامي 2000-2010.

ثانياً"أسباب تدهور المستوى المعيشي في سورية خلال الفترة بين 2011-2019.

ثالثاً" تحليل إنفاقات الاسرة السورية.

رابعاً" تحليل سياسات الحكومة لمواجهة التدهور المعيشي

خامساً" الانعكاسات الاجتماعية للوضع المعيشي.

سادساً": تحليل قرار زيادة الرواتب لعام 2019

سابعاً": الحلول المقترحة لتحسين الوضع المعيشي

ثامناً" النتائج والمقترحات.

أولاً" لمحة تاريخية عن تطور الوضع المعيش في سورية بين عامي 2000-2010.

لقد شهدت سورية نمواً اقتصادياً مضطرباً منذ العام 2000 وقد انعكس هذا النمو على الوضع المعيشي للمواطن السوري ففي القطاع العام تم منح عدة زيادات على الرواتب والاجور حتى وصل الاجر قبل العام 2011 إلى ما يقارب 500 دولار امريكي بالمتوسط ووصل في القطاع الخاص إلى حوالي 600 دولار⁽¹⁾ ومن جهة اخرى نتيجة المنافسة بين الشركات انخفضت الاسعار بشكل ملحوظ ومن صور هذا الانخفاض:

- كان يمكن تنظيم رحلة الى شرم الشيخ او تركيا لخمسة ايام بأقل من راتب شهر وكان بمقدور نسبة كبيرة من الموظفين القيام بذلك.

- كان يمكن شراء سيارة أو منزل وتقسيمها على الراتب بدون أن تشكل ضغط كبير على مستوى المعيشة.

- كانت تكاليف طالب في كلية الطب متضمنة رسوم التسجيل ومصاريف النقل بحدود 50000 ليرة سنوياً.

- كانت نسبة كبيرة من مواطني الدول المجاورة تقصد سوريا للإستفادة من رخص المواد المعيشية وتكاليف الإستشفاء فيها.

وللوقوف أكثر على الموضوع نعرض جدول رقم (1) مقارنة لأسعار بعض المواد والخدمات في سورية والدول المجاورة

قبل العام 2011

(1) تم احتساب هذا الرقم بشكل تقريبي من خلال تطبيق المعادلة :

متوسط الاجر في القطاع العام = اجمالي كتلة الاجور / عدد العاملين اما القطاع الخاص تم الحساب اعتماداً على معلومات عينة البحث

جدول رقم 1- مقارنة لأسعار بعض المواد والخدمات في سورية والدول المجاورة قبل العام 2011 مقدره بالدولار الامريكى

البيان	سورية	لبنان	الاردن	تركيا
مازوت	0.5	0.7	1.08	4.04
بنزين	0.8	1.42	1.03	4.1
غاز	3.5	10.48	9.1	10
خبز	0.33	1	0.5	4
لحمة	8	10.2	5.6	20

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناء نشرات اسعار وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية ونشرات اسعار البلدان المجاورة بعد التحويل إلى الدولار الامريكى وفق سعر الصرف الرسمي لكل دولة

نلاحظ من الجدول رقم 1- انخفاض تكاليف المعيشة في سورية بشكل كبير مقارنة بالدول المجاورة وإذا اردنا ان نقارن سعر سلة غذائية وسلة طاقة بدول الجوار نجد:

السلة الغذائية البسيطة = 1 كغ رز + 1 كغ سكر + 1 لتر زيت.
سلة الطاقة = 1 لتر بنزين + 1 لتر مازوت + اسطوانة غاز.

جدول رقم 2- مقارنة لأسعار السلة الغذائية وسلة الطاقة بين سورية ودول الجوار مقدره بالدولار الامريكى.

البيان	سورية	لبنان	الاردن	تركيا
سعر سلة الطاقة	5	12.2	12.12	18.2
سعر سلة غذائية	2	3.6	4	11.28

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناء نشرات اسعار وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية ونشرات اسعار البلدان المجاورة بعد التحويل إلى الدولار وفق سعر الصرف الرسمي لكل دولة

يبين لنا الجدول رقم 2- الفرق الكبير في تكاليف المعيشة بين سورية ودول الجوار قبل الحرب على سورية. ومع دخول الحرب والاضطرابات الى سورية بدأت الامور بالتغير تدريجيا وأخذت تكاليف المعيشة بالارتفاع متأثرة بعدة عوامل أبرزها انخفاض قيمة الليرة السورية وارتفاع سعر صرف الدولار الامريكى وارتفاع الاسعار بشكل أكبر من ارتفاع الاجور لتصل الاوضاع إلى اسوأ مراحلها عامي 2018-2019

ثانياً "أسباب تدهور المستوى المعيشي في سورية خلال الفترة بين 2011-2019.

تتجلى اهم اسباب تدهور الوضع المعيشي بالنقاط التالية:

1- تدهور سعر الصرف لليرة السورية: لقد نجحت الحكومة السورية خلال اكثر من خمسة عشر عاما سبقت الحرب بتثبيت سعر الصرف عند عتبة الـ 50 ليرة للدولار الواحد ولم يتعرض هذا السعر لأي هزة باستثناء طفرة خفيفة رافقت ظروف مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وقد شكل استقرار سعر الصرف عاملاً "ضامناً" للتعاملات التجارية الاجلة ودليلاً على متانة الاقتصاد السوري وإن كان ذو طابع رعوي ولكن منذ منتصف العام 2011 بدأ الوضع بالتغير وبدأت العملة الوطنية بالتهاوي أمام الدولار الامريكى لتصل إلى مستويات قياسية جاوزت عتبة الـ 1000 ليرة للدولار الواحد خلال العام 2019.

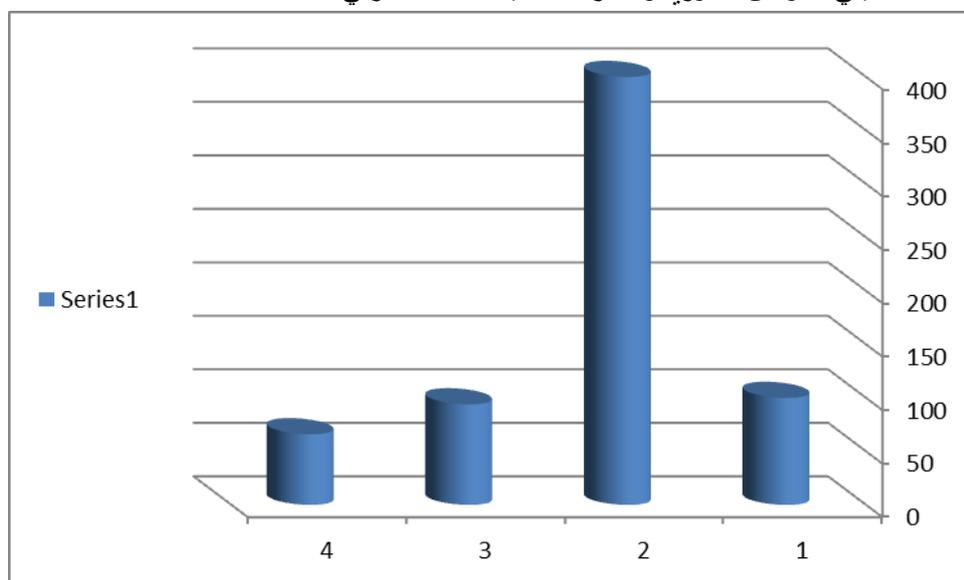
2- انخفاض الدخل النقدي الحقيقي الذي يحصل عليه المواطن السوري وللدلالات نعروض الجدول رقم (3) الآتي:

جدول رقم 3- تطور الدخل النقدي الحقيقي في سورية بين عامي 2010-2019

الدخل الحقيقي	سعر الصرف	متوسط الدخل/ليرة	العام
400 دولار	50	20000	2010
77.7 دولار	450	35000	2016
47.5 دولار	1000	47500	2019

المصدر: اعد الجدول من قبل الباحث بناء على جداول الاجور الملحقة بالقانون الاساسي للعاملين بالدولة وتعديلاتها ونشرات المصرف المركزي لأسعار الصرف واسعار الصرف في السوق السوداء

نلاحظ من الجدول رقم (3) الانحدار الشديد لخط الدخل منذ العام 2011 وهذا بسبب الانخفاض الحاد في متوسط الدخل الحقيقي للمواطن السوري وأذا اردنا التمثيل بمخطط هرمي نجد:



الشكل رقم 1- مقارنة متوسط الدخل بين عامي 2010-2019

3- ارتفاع اسعار جميع المواد بشكل جنوني وبنسب فاقت نسب ارتفاع اسعار صرف القطع الاجنبي ونعروض الجدول رقم (4) والذي يبين المقارنة لأسعار بعض السلع الاساسية:

جدول رقم 4- مقارنة اسعار بعض المواد في سورية بين عامي 2010-2019 مقدره بالليرة السورية

اسم المادة	السعر عام 2010	السعر عام 2019
رز	25	650
سكر	20	550
زيت	50	1350
لحمة	400	8000

2200	170	مسحوق غسيل
500	25	جبنة معلبة
350	20	حمص
400	20	برغل
100	10	ملح

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناء نشرات اسعار وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية ومعلومات عينة البحث

وللمقارنة مع اسعار الصرف نعرض الجدول رقم (5) لأسعار بعض السلع المستوردة:

جدول رقم 5- مقارنة اسعار بعض السلع المستوردة في سورية بين عامي 2010-2019

اسم المادة	السعر عام 2010/ليرة سورية	السعر عام 2010 بالدولار	السعر عام 2019/ليرة سورية	السعر عام 2019 بالدولار	الزيادة غير المنطقية
رز	25	0.5	650	0.65	30%
سكر	20	0.4	550	0.55	38%
زيت	50	1	1350	1.35	25%
جبنة	25	0.5	700	0.7	20%
طون	25	0.5	650	0.65	30%

المصدر: اعد الجدول من قبل الباحث بناء على جولات على محلات التجزئة ومعلومات عينة البحث

نلاحظ من الجدول أن هناك زيادة في الاسعار تتراوح بين 20-50 % حسب السلعة هذه الزيادة غير مرتبطة بسعر الصرف فبحسب سعر الصرف منطقياً يكون سعر الـ 1كغ رز 500 ليرة بينما يباع بـ 650 ليرة سورية وهكذا لباقي السلع وهذا يفاقم الوضع المعيشي سوءاً .

4-ارتفاع اسعار الطاقة:

ارتفعت أسعار الطاقة خلال الازمة بشكل كبير جداً" مقارنة مع اسعارها قبل الحرب على سورية والجدول رقم (5) يوضح ذلك:

جدول رقم 6- تطور اسعار الطاقة في سورية بين 2010-2019

المادة	السعر عام 2010	السعر عام 2019	نسبة الزيادة
بنزين	40 ليرة للتر	225 ليرة للتر	550 %
مازوت	25 ليرة للتر	180 ليرة للتر	750 %
فيول	21834 ليرة للطن	155500 ليرة للطن	712 %
غاز	175 ليرة للأسطوانة	2500 ليرة للأسطوانة	1500 %

المصدر: وزارة النفط والثروة المعدنية-وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك -قرارات تحديد الاسعار بين عامي 2010-2019

وقد انعكس ارتفاع اسعار الطاقة على جميع مناحي الحياة:

- ارتفاع اسعار النقل بشكل كبير .
- ارتفاع تكاليف الانتاج في المصانع.
- ارتفاع تكاليف الاستهلاك المنزلي من الطاقة الكهربائية والغاز .

5- خسارة الحكومة السورية لاهم مواردها:

سنتحدث هنا عن النفط تحديداً ولندخل في الارقام حيث تركزت الخسارة في شقين اساسيين:

الشق الاول: ويستدل عليه من الحسابات التالية:

- متوسط انتاج سورية من النفط قبل الازمة حوالي 380 ألف برميل يومياً⁽¹⁾.
- يكرر منها حوالي 250 ألف برميل في مصفاتي حمص وبانياس.
- يحرر للتصدير حوالي 130 ألف برميل يومياً.
- قيمة الصادرات = الانتاج اليومي مقدر بالبرميل مضروباً بسعر البرميل = $50 \times 130000 = 6500000$ دولار يومياً
- قيمة الصادرات سنوياً = $365 \times 6500000 = 2372500000$ دولار سنوياً.
- بالنسبة للمكرر في المصافي اذا اردنا تقييمه بنفس الطريقة نجد
- قيمة الانتاج في المصافي = الكمية المكررة × السعر =
- $365 \times 50 \times 250000 = 4562500000$ دولار امريكي سنوياً
- اجمالي عائدات الحكومة = قيمة المكرر + قيمة المصدر = 6935000000 دولار امريكي سنوياً
- الموازنة العامة للدولة عام 2010 تبلغ 16.55 مليار دولار امريكي.
- نسبة عائدات النفط إلى الموازنة العامة 42% أي خسرت الحكومة مبدئياً 42% من اجمالي عائداتها.

الشق الثاني:

ويتعلق بالأموال التي تستنزفها الحكومة لتأمين احتياجات السوق المحلية من النفط بشكل عام وفق الآتي:

- نواقل نفط خام إيراني مغطاة بالخط الائتماني الموقع مع الحكومة الإيرانية
- نواقل غاز يتم شرائها من الخارج بمعدل 6 نواقل شهرياً سعة الناقل ثلاثة الاف طن متوسط سعر الناقل حوالي / 1419000 دولار امريكي اي شهرياً حوالي / 8500000 دولار امريكي.
- نواقل مازوت يتم شرائها من الخارج بمعدل ناقل سعة 35 ألف طن اي حوالي / 17185000 دولار امريكي شهرياً.
- فيكون اجمالي ما تتحمله الحكومة سنوياً =
- استيراد المازوت الشهري $12 \times$ + استيراد الغاز الشهري $12 \times$ = حوالي / 2062200000 دولار امريكي وهو ما يعادل حوالي 1.2% من اجمالي الموازنة العامة للدولة.

ثالثاً تحليل إنفاقات الاسرة السورية.

من أجل إلقاء الضوء على المستوى المعيشي الجديد قمنا بأخذ عينة عشوائية وتوجيه أسئلة عن مستوى الدخل قبل وبعد الحرب وتوزيع الدخل قبل وبعد الحرب وكانت الاجابات بالمتوسطات الآتية:

(1) الشركة السورية للنفط - تقارير الانتاج لعام 2010 - مديرية التخطيط في الشركة

جدول رقم 7- مقارنة متوسط اسعار المعيشة في سورية بين عامي 2010 و 2019

نوع الانفاق	النسبة عام 2010	النسبة عام 2019	الملاحظات
المأكل	18%	70%	
اللباس	15%	10%	
خدمات	17%	25%	هاتف وكهرباء ومياه وضرائب
طباية	5%	5%	
تعليم	15%	70%	
سياحة	10%	0	
نقل	5%	25%	
ادخار	5%	105%-	
اكتتاز	10%	0	

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناء نشرات اسعار وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية ومعلومات عينة البحث

قمنا بطرح اسئلة تتعلق بالحد الادنى الضروري للمعيشة خلال عام 2010 عند مستوى سعر صرف 1دولار=50 ليرة سورية وكانت متوسط الاجابات كما يأتي:

جدول رقم 8- الحد الادنى الضروري للمعيشة في سورية عام 2010

البيان	المبلغ /ليرة سورية	ملاحظات
رز	125	5كغ بسعر 25 ليرة للكغ
سكر	80	4 كغ بسعر 20 ليرة للكغ
خبز	300	30 ربطة بسعر 10 ليرة
خضار وفواكه	800	
لحمة	1500	2كغ لحمة و5 فروج
شاي	250	
لبن وحليب	450	1كغ يوميا بسعر 15 ليرة
غاز	500	
كهرباء وماء وهاتف	1500	
نقل	1500	
علاج	1000	
منظفات	500	
تعليم	3000	
حلويات	1000	
لباس	3000	

سياحة	1500	
نفقات غير مبوبة	1500	
المجموع	18505	

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناء على متوسط اجابات العينة المنتقاة
الان سنضع موازنة الاسرة السورية عام 2010

جدول رقم -9- متوسط موازنة الاسرة السورية عام 2010 مقدر بالليرة السورية

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
22500	اجمالي الدخل	4555	المآكل
		3000	تعليم
		3500	طاقة وهاتف ومياه
		500	منظفات
		1000	علاج
3995	الفائض	6000	أخرى

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناء على متوسط اجابات العينة المنتقاة

قمنا بطرح اسئلة تتعلق بالحد الادنى الضروري للمعيشة خلال عام 2019 عند مستوى سعر صرف 1000=ليرة سورية وكانت متوسط الاجابات كما يأتي:

جدول رقم -10- الحد الادنى الضروري للمعيشة في سورية عام 2019 مقدر بالليرة السورية

ملاحظات	المبلغ المنفق ليرة بالشهر	نوع النفقة
30 ربطة بسعر 50 ليرة	1500	خبز
5كغ بسعر 600 نوع ثان	3000	رز
4كغ بسعر 550	2200	سكر
	10000	خضار وفاكهة
ستة فراريج	15000	لحمة
	1500	شاي
1 كغ يوميا بسعر 250 للكغ	7500	لبن وحليب
جرة بالشهر	2500	غاز
	8000	كهرياء وماء وهاتف
طالب جامعي واحد	20000	نقل
	15000	تعليم
	4000	علاج

منظفات	5000	
--------	------	--

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناء على متوسط اجابات العينة المنتقاة

الان سنحاول وضع ميزانية الدخل للأسرة السورية لعام 2019:

جدول رقم -11-متوسط موازنة الاسرة السورية عام 2019

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
47500	الراتب	40700	المأكل
47700	العجز	15000	تعليم
		30500	طاقة وهاتف ومياه
		5000	منظفات
		4000	علاج

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناء على متوسط اجابات العينة المنتقاة مع اعتماد الحد الأدنى للأجور بعد مرسوم الزيادة لعام 2019

التحليل:

1-لم تتضمن المصاريف السابقة بعد الحرب اية نفقات للسياحة بينما كانت الاسرة قادرة على تنظيم زيارة سياحية محلية لمنتزه مرة في الشهر .

2-لم تتضمن المصاريف السابقة أية نفقات للباس أو السكن بعد الحرب.

3-تضمنت النفقات السابقة في الجدول 4 الحد الضروري لإستمرارية الحياة بينما تضمن الجدول 2 نفقات كافية لحياة مقبولة.

4 بمقارنة موازنة الاسرة قبل الحرب

وبعدها نجد أن الاسرة السورية كانت تدخر حوالي 20% من دخلها شهريا وبتنظيم بسيط كانت قادرة على شراء سيارة أو منزل بالتقسيط.

قياس التضخم في سورية:

لقياس التضخم في سورية سوف نستخدم مقياسين لبعض السلع الاساسية باستخدام الرقم القياسي البسيط والتجميعي:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة 2019}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس 2010}}$$

$$\text{سعر السلعة في سنة الأساس 2010}$$

سنأخذ السكر والرز والزيت

$$\text{الرقم القياسي البسيط للسكر} = \frac{300}{100} \times 100 = 1500$$

20

ومن أجل معرفة مقدار الزيادة والانخفاض في السعر أي معدل التضخم تطبق العلاقة:

$$\text{معدل التضخم} = \text{الرقم القياسي لسنة المقارنة} - 100 = 1500 - 100 = 1400$$

$$\text{الرقم القياسي البسيط للرز} = \frac{600}{100} \times 100 = 2000$$

30

ومن أجل معرفة مقدار الزيادة و الانخفاض في السعر أي معدل التضخم تطبق العلاقة :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لسنة المقارنة} - \text{الرقم القياسي للسنة السابقة}}{\text{الرقم القياسي للسنة السابقة}} \times 100$$

$$1900 = 100 - 2000 = 100 - 100 = 100$$

$$\text{الرقم القياسي البسيط للزيت} = \frac{800}{100} \times 100 = 1600$$

$$50$$

ومن أجل معرفة مقدار الزيادة و الانخفاض في السعر أي معدل التضخم تطبق العلاقة :

$$1400 = 100 - 1500 = 100 - 100 = 100$$

إذا اردنا تطبيق الرقم القياسي البسيط التجميعي نجد:

$$\text{متوسط الرقم القياسي البسيط التجميعي} =$$

$$\frac{\text{الرقم القياسي البسيط للسكر} + \text{الرقم القياسي البسيط للرز} + \text{الرقم القياسي البسيط للزيت}}{3}$$

$$1700 = \frac{1600 + 2000 + 1500}{3}$$

معدل التضخم باستخدام الرقم القياسي البسيط التجميعي = $1700 - 100 = 1600$

وهو من المعدلات المرتفعة نسبيا على مستوى العالم وللمقارنة والتوضيح نعرض الجدول رقم (12) الآتي :

جدول رقم -12- معدل التضخم في سورية وبعض دول الجوار

اسم البلد	معدل التضخم
سورية	1600
مصر	240
العراق	900
لبنان	6000
الاردن	450

المصدر: تقارير البنوك المركزية في الدول المنتقة

نلاحظ ان معدل التضخم في سورية يعد من أعلى المعدلات في المنطقة وبالنسبة لدول الجوار يعتبر الاعلى بعد لبنان.

رابعا" تحليل سياسات الحكومة لمواجهة التدهور المعيشي:

سنحاول في معرض تقييمنا لسياسات الحكومة في مواجهة تدهور الوضع المعيش عرض وجهتي نظر الاولى تتبناها الحكومة بأنها نجحت إلى حد بعيد في تحقيق اهدافها بالسيطرة على الوضع المعيشي والثانية مناقضة تقوم على أن الحكومة فشلت فشلا ذريعا في السيطرة على تدهور الوضع المعيشي ولك نظرية مؤيداتها:

النظرية الاولى وتعتقد ان الحكومة نجحت بتحقيق اهدافها مؤيداتها تتمثل في :

- نجحت الحكومة في استمرار صرف الرواتب للموظفين حتى في المناطق الخارجة عن سيطرتها .
- نجحت الحكومة في استمرار تقديم الخدمات الصحية مجانا.
- استمر خدمات التعليم المجانية وشبه المجانية في المؤسسات التعليمية الحكومية.
- استمرار الحكومة في تقديم خدمات البنية التحتية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

النظرية المعاكسة مؤيداتها:

- الحكومة لم تحافظ إلا على حوالي 15% من الدخل النقدي الحقيقي.
 - بالنسبة لقطاع الصحة ارتفعت اسعار الدواء بشكل كبير .
 - التعليم تبنى مستواه بشكل مخيف نتيجة تشوه الامتحانات إضافة إلى ارتفاع تكاليفه الناجمة عن اسعار الدروس الخصوصية والتجهيزات والنقل.
 - اما خدمات البنية التحتية أيضا تراجعت بشكل كبير خلال سنوات الازمة.
- إذا أردنا ان نقيم الواقع نجد ان النظرية المعاكسة أقرب إلى الواقع مع الاخذ بعين الاعتبار كل الظروف الموضوعية التي واجهتها الحكومة خلال سني الازمة ولكن كان هناك هامش للحركة فشلت الحكومة في التحرك ضمنه وللتوضيح سنأخذ سلة غذائية من الرز والسكر والزيت:

جدول رقم 13 مقارنة اسعار بعض المواد بين عامي 2019/2010

البيان	السعر عام 2010	السعر بالدولار	السعر عام 2019	السعر بالدولار	الارتفاع غير المنطقي*
الرز	25	0,5	650	0.65	30%
السكر	20	0,4	550	0,55	30%
الزيت	50	1	1350	1.35	25%

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بناء على تقارير ونشرات أسعار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لعامي 2010/ 2019

التحليل:

- 1- قسم من ارتفاع الاسعار عائد لإرتفاع اسعار الصرف.
- 2- القسم الاخر الغير عائد لإرتفاع اسعار الصرف والمتراوح بين 20/40 % من اسعار السلع هو الهامش الذي فشلت الحكومة في التحرك من خلاله ولو استطاعت الحكومة السيطرة عليه لكانت حدثت من ارتفاع الاسعار بنسبة تصل لأكثر من 30% .

خامسا" الانعكاسات الاجتماعية لتدهور مستوى المعيشة:

كما ان للأزمة انعكاسات اقتصادية كبيرة ادت هذه الانعكاسات إلى آثار اجتماعية خطيرة تمثلت بما يلي:

- 1- زيادة معدلات الجريمة من قتل وسرقة وخطف ومخدرات ودعارة:
- من خلال كافة المدارس السلوكية التي ترصد سلوك الفرد يمكننا وضع التدرج التالي لتصرف المواطن السوري مع تدني دخله:
- تخفيض الانفاق على السلع الكمالية إلى حد توقفها.
 - تخفيض الانفاق على السلع غير الاساسية كالطوى وبعض الفواكه.
 - توقف الانفاق على السياحة.
 - تقنين كميات الاستهلاك من المواد الاساسية.
 - البدء باستخدام المدخرات النقدية.
 - بيع الحلي الذهبية واية منقولات اخرى
 - مرحلة اللأخيارات وهي المرحلة الاخطر ويمكن القول إننا في سورية دخلنا في هذه المرحلة.

عند مرحلة اللأخيارات يقف رب الاسرة او أحد أفرادها عاجزا بين نوعين من الضغوط: ضغوط الاسرة لتأمين متطلبات المعيشة والعجز التام عن تقديم أية حلول فتبدأ هنا الحلول اللا أخلاقية تراود البعض - وهذا ليس ناجما من تدني المستوى الاخلاقي إنما بحسب خبراء النفس تصرف غريزي منشئه غريزة البقاء - ومن هذه التصرفات أو الحلول اللا أخلاقية: (القتل، الخطف، تجارة الممنوعات ... الخ)

2-زيادة معدل التسرب من المدارس:

لقد أدت ظروف الحرب وما لاحقها من ارتفاع للأسعار وضعف الحالة المادية وصعوبة العيش إلى زيادة معدلات التسرب من المدارس وبالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة استطعنا تجميع بعض الارقام:

- عامي 2012-2013 بلغت نسبة التسرب 6.2%⁽¹⁾.
- بلغ عدد التلاميذ المتسربين عام 2013-2014 حوالي نصف مليون تلميذ.
- بلغت نسبة التسرب عام 2014-2015 حوالي 30%.

3-زيادة وانتشار الفساد في كافة مناحي الحياة:

لقد ازداد الفساد خلال السنوات الاخيرة في سورية حيث تحول إلى ثقافة شبه عامة شملت مختلف نواحي الحياة:

- خلل كبير في منظومة التعليم.
- اعتماد شريحة واسعة من الموظفين طرق فساد ملتوية من اجل التحايل على الوضع المعيشي وتأمين متطلبات الاسرة.
- انتشار ثقافة الفساد بين التجار والصناعيين للتحايل على الضرائب.
- انتشار ظاهرة التهريب على نطاق واسع لتأمين احتياجات السوق من المواد الخام والمصنعة.
- ان انتشار ثقافة الفساد أثر سلبا على الحكومة من خلال تدني الاداء الحكومي وحرمان الحكومة من جزء كبير من مواردها نتيجة التهريب الضريبي والتهريب وقد بينت بعض الدراسات الدولية أن سورية اصبحت من اعلى الدول فسادا في العالم .

سادسا¹ تحليل قرار زيادة الرواتب لعام 2019:

صدر مرسوم بزيادة الرواتب بمقدار 20000 ليرة للعاملين بعد اضافة تعويض المعيشة البالغ 11500 إلى اساس الراتب سنحاول حساب الاثر الحقيقي للزيادة بالنسبة للموظف السوري:

الحد الادنى من الرواتب والاجور قبل الزيادة من خلال جداول الاجور لبدء التعيين يبلغ: 25000 ليرة.

الحد الادنى من الرواتب والاجور بعد الزيادة لنفس الاجر يبلغ: 47500 ليرة.

الان سنحاول قياس الدخل الحقيقي قبل وبعد الزيادة من خلال السلة الغذائية:

(¹) وزارة التربية -تقارير سنوية بين عامي 2010-2018

جدول رقم 14- اسعار بعض المواد قبل وبعد زيادة الرواتب لعام 2019

اسم المادة	السعر مطلع العام	السعر بعد الزيادة
الزيت	700	1350
الرز	500	600
السكر	250	550
المجموع	1450	2500
عدد السلل	17.24	19

المصدر: اعد الجدول من قبل الباحث بناء على جولات على محلات التجزئة

فتكون الزيادة على الدخل الحقيقي تعادل 18% فقط بينما الزيادة على الدخل الاسمي تبلغ حوالي 75% والسبب في ذلك يعود ل:

- ارتفاع سعر صرف الدولار الامريكي لحدود الـ 1000 ليرة سورية للدولار الواحد.
 - ارتفاع اسعار المواد بشكل جنوني في الاسواق.
- أي ان التضخم امتص حوالي 82% من اجمالي زيادة الرواتب والاجور وهذا يعيق عمل ادوات السياسة المالية والنقدية بشكل كبير.

سابعا"-الحلول المقترحة لتحسين الوضع المعيشي

من خلال الاطلاع على تجارب مماثلة مع مراعاة خصوصية الوضع السوري استطعنا تحديد مجموعة من الخطوات الواجب القيام بها لتحسين الوضع المعيشي ولو بشكل جزئي:

1- يجب ان تتحرك الحكومة لخفض الاسعار ضمن الهامش سعري غير الناجم عن ارتفاع اسعار الصرف حيث لاحظنا في الدراسة أن ما نسبته 50% من السعر غير منطقي وللتوضيح سنضع المعادلة الآتية:

$$P=A+B+C$$

P : السعر.

A: السعر قبل الازمة مقدر بالليرة السورية.

B : الارتفاع الناجم عن ارتفاع سعر الصرف.

C: الارتفاع غير المنطقي.

إذا اخذنا الزيت كمثال نجد

$$50= A$$

$$B = \text{السعر قبل الازمة مقدر بالدولار مضروباً بسعر الصرف الحالي مطروحاً منه السعر قبل الازمة} = 1000 \times 1 - 50 = 950$$

$$C = \text{السعر الحالي مطروحاً منه } A + C = 1350 - 50 - 950 = 350$$

إذا نلاحظ أن 25% من السعر غير منطقي.

السؤال كيف يمكن للحكومة السيطرة على هذا الجزء من السعر؟

يمكن اتخاذ مجموعة من الاجراءات:

- فرض رقابة تموينية شديدة على الاسواق وتحديد الاسعار من قبل الحكومة وليس من قبل التجار .
 - قيام المؤسسة السورية للتجارة بتأمين المواد الغذائية المنتشرة في السوق ومن نفس الماركات بأسعار منطقية .
 - فرض غرامات عالية جدا على المخالفين للتسعيرة التي تحددها الحكومة من اجل ضمان عدم التلاعب بالاسعار.
- 2- العمل على استعادة حقول النفط من اجل استعادة الحكومة لمواردها الاساسية والتي بدورها تساعد الحكومة بـ:
- تحسين الرواتب والاجور بدون ضغوط تضخمية.
 - تخفيض اسعار الصرف من خلال زيادة الصادرات .
 - وتلقائيا سيتحسن المستوى المعيشي من خلال :
 - زيادة القيمة الشرائية لليرة السورية.
 - تحسين الرواتب والاجور والدخل النقدي الحقيقي.
- 3 أن المصدر الاساسي للدخل لأكثر من 50% من سكان سورية هو الرواتب والاجور الحكومية ولكن ضمن المعطيات الحالية فإن زيادة الرواتب والاجور ستقود إلى ضغوط تضخمية حادة وارتفاع في الاسعار إذا يجب العمل على تحسين الرواتب والاجور من خلال ايجاد موارد حقيقية للحكومة ويكون ذلك من خلال:
- متابعة التهرب الضريبي لكبار التجار وتحصيل الضرائب المفروضة عليهم.
 - متابعة ومكافحة ظاهرة التهريب من اجل زيادة المطارح الجمركية وزيادة التحصيل الجمركي.
 - تحسين اداء المؤسسات الحكومية الانتاجية لزيادة الانتاج وتحسين جودته وتوجيهه للتصدير بهدف زيادة ايرادات الحكومة من القطع الاجنبي. وهنا تستطيع أن ترفد الحكومة بإيرادات حقيقية وبالتالي تستطيع الحكومة منح زيادة حقيقية على الرواتب والاجور غير مستندة إلى تمويل تضخمي وبالتالي تكون القيمة الاسمية للزيادة معادلة للقيمة الحقيقية وهذا يضمن تحسينها للوضع المعيشي بشكل كبير .
- 4- من العوامل الضاغطة على أي اسرة سورية مصاريف التعليم لذلك يجب العمل على خفض مصاريف التعليم بشكل يخفف الضغوط المعيشية على الاسر السورية من خلال :
- العمل على رفع جودة التعليم في المدارس الحكومية ومكافحة ظاهرة الدروس الخصوصية بمنتهى الحزم.
 - ايجاد الية لحل مشكلة النقل للطلاب عبر تسيير باصات نقل داخلي خاصة بالطلاب بين المدن بأسعار تشجيعية للحد من ضغط مصاريف النقل على الاسر السورية .
 - منح قروض ميسرة طويلة الاجل مطلع العام الدراسي بحيث يمكن منح كل اسرة 75000 ليرة عن كل طالب تسدد على ثلاث سنوات.
- 5- ترشيد عملية دعم السلع الاساسية كالخبز والمحروقات وغيرها من خلال آلية متكاملة تقوم على :
- الرفع التدريجي للدعم عن السلع الاساسية كالخبز والمازوت والكهرباء مثلاً".
 - ايجاد معايير موضوعية لتحديد الاشخاص المستحقين للدعم ومنها:
- عدد العقارات والمنقولات.
- العمل ضمن النقابات المهنية.
- منح تعويض نقدي مباشر للأسر السورية يعادل مقدار الدعم المرفوع.
 - فرض رقابة لصيقة على الاسواق.

وهذا يحقق فوائد أهمها:

- تخفيض الهدر في استهلاك المواد الأساسية.
- تخفيف ضغوط الاستيراد على الحكومة.
- إيصال الدعم للفئات المستحقة له بدلا من توجيهه للفئات الاعلى دخلا".

النتائج و المناقشة:

النتائج:

- 1- لقد انخفض الدخل النقدي الحقيقي لغالبية المواطنين السوريين بحوالي 88% بحيث أصبح المواطن السوري يحصل في العام 2019 على حوالي 12% مما كان يحصل عليه في العام 2010.
- 2- لقد تدنى المستوى المعيشي للأسر السورية بشكل كبير جدا" فبحسب دراسة صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء حوالي 80 % من سكان سورية تحت خط الفقر وبحسب احصائيات غير رسمية صادرة عن برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة حوالي 85 % من سكان سورية أصبحوا تحت خط الفقر .
- 3- لقد أدى انخفاض الدخل الحقيقي وتدنى مستوى المعيشة إلى انعكاسات اجتماعية خطيرة تمثلت في تدنى مستوى التعليم وزيادة التسرب خارج المدارس حيث بلغت نسبة التسرب خارج المدارس حوالي 30% كما ازدادت معدلات الجريمة .
- 4- لقد أخفقت الحكومة في السيطرة على الانحدار في مستويات الدخل والمعيشة للمواطنين السوريين. وبالرغم من ظروف الحرب كان هناك هامش للحركة لم تستطع الحكومات السورية المتعاقبة التحرك ضمنه لتخفيف حدة الضغوط المعيشية. حيث توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن حوالي 25% من الاسعار تشكل هامش للحكومة يمكن التحرك من خلاله.
- 5- لم تكن زيادة أسعار المواد عائدة لسبب واحد هو ارتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية إنما هناك جزء يقدر بحوالي 20-25 % يعود إلى تلاعب التجار والاحتكار.
- 6- لقد استطاعت الحكومة خلال السنوات التي سبقت الحرب من رفع مستوى الدخل بشكل كبير حيث وصل إلى ما يقارب 500 دولار أمريكي وهو مستوى جيد قياسا بالدول المشابهة إذا ما تم نسبة إلى متوسط تكاليف المعيشة.
- 7- لقد ازداد الفساد بشكل كبير في سورية بحيث بينت التقارير السنوية لمؤشرات مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية أن سورية تتصدر برفقة الصومال قائمة الدول الأكثر فسادا" في العالم .
- 8- لقد ارتفع معدل التضخم بشكل كبير جدا" في سورية حيث وصل إلى أكثر من 1700% وهذا انعكس بدوره على القوة الشرائية لليرة السورية التي انخفضت بشكل كبير .
9. من خلال الجداول من (1) إلى (14) تبين أن فرضيات البحث الأولى والثانية والثالثة محققة ، أما الفرضية الرابعة فقد تبين أن العلاقة عكسية بين انخفاض مستوى المعيشة والمستوى الاجتماعي للسكان.

الاستنتاجات و التوصيات:

- 1- يجب ان تقوم الحكومة عبر اجراءات حقيقية بالعمل على ازالة الارتفاع في الاسعار غير الناجم عن ارتفاع اسعار الصرف بشكل يضمن تخفيض الاسعار بحوالي 50% بالحد الادنى للسلع الاساسية ويكون ذلك من خلال سياسة متكاملة الجوانب تشمل فرض رقابة تموينية لصيقة على الاسعار والاسواق وفرض غرامات عالية جدا" على المخالفين وتأمين كافة المواد ومن كافة الماركات ضمن صالات السورية للتجارة.
- 2- يجب التركيز على إيجاد حقول نفط وغاز جديدة وتوضع في الخدمة بأسرع ما يمكن والعمل على إعادة تأهيل حقول النفط المتوقفة حالياً وإعادة تأهيلها من اجل ردد الحكومة بعائد مالي يقدر بحوالي 50% من إجمالي الموازنة العامة للدولة ويخفف ضغوط تأمين المشتقات عن طريق الاستيراد ويتيح للحكومة مرونة رفع الرواتب والاجور بدون ان تتحمل اية ضغوط تضخمية.
- 3- يجب العمل على رفع الرواتب والاجور بدون ان تترافق مع ارتفاع الاسعار ويكون ذلك من خلال ايجاد الية لتحسين دخل الحكومة من خلال مكافحة التهرب الضريبي والتهريب ورفع الصادرات وتحسين اداء المؤسسات الحكومية الانتاجية.
- 4- يجب تخفيض مصاريف التعليم التي تشكل العنصر الاكثر ضغطا على الاسر السورية من خلال تقديم الدعم للطلاب وتخفيف أعباء النقل والرسوم المرتفعة ومنح قروض ميسرة طويلة الاجل مطلع العام الدراسي.
- 5- يجب العمل على ترشيد عملية دعم الحكومة لبعض السلع كالحبذ والمحروقات وغيرها من خلال تبني استراتيجيات وطنية تتضمن بداية تحديد الأسر المستحقة للدعم ومن ثم رفع الدعم بشكل تدريجي وعلى التوازي منح الاسر المستحقة للدعم تعويضات شهرية معادلة لفروقات اسعار السلع والخدمات التي ارتفعت أسعارها نتيجة رفع الدعم بحيث نضمن في النهاية تحقيق هدف وصول الدعم لمستحقيه بعيدا عن الهدر واستنزاف الدعم من قبل الفئات الاعلى استهلاكاً".

References:

- 1-. The Ministry of Internal Trade and Consumer Protection annual reports between 2010-2019
- 2 - Nasr, rabee. 2004 "A vision for economic growth in Syria.
- 3- International Oil Price Bulletin - Platts - different dates between 2010-2019
- 4- The General Company for the Distribution and Storage of Petroleum Derivatives - Reports of the Distribution of Petroleum Derivatives for the year 2010
- 5 - Damascus Center for Research and Studies-2011 - The effects of the crisis on the Syrian economy.
- 6- Sukkar - Nabil - Economic Reform in Syria.
7. Al-Shamaa, Muhammad. 2013: "Syria. The cost of reconstruction, the implications of the crisis on the various sectors."
- 8- Damascus Center for Research and Studies -2011- Effects of the crisis on the Syrian economy.
- 9 - The effects of the crisis on the Syrian economy 2011-2015, 2016 - publications of the Damascus Center for Development - Damascus
- 10- The Unknown Syrian Economy- 2018 - Damascus Now website [https:// damas now. com](https://damasnow.com)
- 11- Syria / Economic Outlook - 2016 - World Bank Group publications - Cairo

12- The Syrian Economy - 2016 - The National Center for Research and Opinion Poll -
ncro website. sy

13 - Ministry of Education - Annual reports between 2010-2018

English References :

-Syria Economy Unlikely To Return To Growth 2020- 2018 Site Www. The National . Ae

-Syria Economy – 2016 . Site Www . Heritagp . Org.

-Syria Over View 2016 World Bank Group Site: Www . World Bank . Or

-Economics Could Be The Key Toending The Syrian Civil War . 2017 Site Www.
Brooking . Edu.

-Syria – Economy Indi Cators – 2017 Site : Https:// Trading Economics. Com

-The Syria Report Economic ,Business And Finance . 2017 Site . Www . Syria – Report .
Com.

-Syria Economy Destroyed. 2017 – Site . Www . Business In Sider . Com

-Syria Economy 2018 – 2018 Site Www . Iheodora . Com

.-Syria Economy Destroyed :2016 – Site Www. Business In Sider .Com –3